الشعاع

مجلس الشورى يناقش تقرير ديوان المحاسبة حول أداء الجهات الحكومية

تحقيق: أحمد الزيدي

انعقدت الجلسة العادية لمجلس الشورى يوم الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠٢٢ برئاسة السيد عبدالله بن ناصر الحمدان، وبحضور ٣٨ عضواً من أصل ٤٠. وكان الجدول الأساسي للجلسة مناقشة التقرير السنوي لديوان المحاسبة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والذي رفعه رئيس الديوان المستشار فهد بن عبدالرحمن الشويعر في ١٤ يناير الماضي.

وأوضح الشويعر في كلمته أن الديوان راجع حسابات ٢١٧ جهة حكومية، وأن الملاحظات المالية المسجلة بلغت ٤٣٠ ملاحظة، منها ٩٦ ملاحظة جوهرية. وأشار إلى أن الديوان لاحظ تكرار بعض الملاحظات لثلاث سنوات متتالية في ١٤ جهة، وهو ما اعتبره مؤشراً على ضعف آليات المتابعة الداخلية. وقال: «لسنا هنا لنوزع التهم، بل لنقول بوضوح أين تتعثر الأمور، وكيف يمكن إصلاحها قبل أن تتحول إلى أزمات».

وتركزت مداخلات الأعضاء على ثلاثة محاور رئيسية: المشاريع المتعثرة، والمديونية، وتقارير الأداء. وطالب عضو الشورى د. ناصر الهاجري بإحالة ٢٣ مشروعاً متعثراً إلى لجنة تحقيق برلمانية، مشيراً إلى أن بعضها يعود إلى عام ٢٠١٤ ولم يُسلَّم حتى الآن. وقال الهاجري: «المواطن لا يرى إلا الحفر والسقالات، ولا يرى الميزانيات التي صُرفت عليها».

من جهته، أكد وزير المالية المهندس عبدالعزيز الخريف أن الوزارة بدأت بالفعل تطبيق نظام إلكتروني لتتبع المشاريع الكبرى، وأن ٩ مشاريع من أصل ٢٣ أُدرجت ضمن المرحلة الأولى. وأضاف أن الوزارة ستعلن أسماء المقاولين المتأخرين في نشرة ربع سنوية تبدأ من يونيو المقبل. وقال الخريف: «لن نخفي أحداً، ولن نستثني أحداً، الجميع سيُحاسَب بالأرقام».

وفيما يتعلق بالمديونية، أشار التقرير إلى أن الدين العام للجهات الحكومية بلغ ٨٫٤ مليار دينار في نهاية ٢٠٢١، بزيادة ٣٫٨ % عن العام السابق. وحذر الشويعر من أن خدمة الدين ستلتهم ٥٫٣ % من الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٢٢ إذا لم يُضبط الإنفاق. وطالب بوضع سقف ملزم للاقتراض الحكومي، وربط أي قرض جديد بموافقة مسبقة من الشورى.

وفي ختام الجلسة، صوّت المجلس بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ٩ وامتناع ٣ على إحالة التقرير إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لدراسته خلال ٦٠ يوماً، على أن يُعرض توصياتها على الجلسة العامة في ٢ مايو. وقال رئيس المجلس في ختام الجلسة: «نريد تقريراً يُقرأ، لا تقريراً يُحفظ في الأدراج».

وأكد عدد من الأعضاء أن المتابعة لن تتوقف عند هذه الجلسة، وأن المجلس سيطلب تقارير ربع سنوية عن تنفيذ التوصيات. كما أعلن رئيس اللجنة المالية د. سعيد الكواري أن اللجنة ستعقد أول اجتماع لها في ١٠ مارس، وأنها ستستدعي ممثلين عن الجهات المتأخرة لمساءلتهم علناً.

وتأتي هذه الخطوات في وقت تشهد فيه الأسواق المحلية تقلبات ملحوظة، إذ سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً بنسبة ٢٫٤ % خلال الأسبوع الماضي، وسط ترقب لنتائج الربع الأول من العام. ويرى محللون أن وضوح الرؤية المالية للدولة سيكون عاملاً حاسماً في استعادة ثقة المستثمرين، خصوصاً مع اقتراب موعد طرح سندات جديدة بقيمة ٥٠٠ مليون دينار في النصف الثاني من العام.

افتتاح مصنع جديد للأدوية في المنطقة الصناعية بالقرنين

افتتح وزير الصحة والسكان د. عادل بن سليمان الرشيدي صباح اليوم الثلاثاء مصنع «النخيل للأدوية» في المنطقة الصناعية بالقرنين، بعد أعمال إنشاء وتجهيز استغرقت نحو ٣ سنوات وبلغت كلفتها الإجمالية ٤٢ مليون دينار. ويأتي المصنع ضمن خطة الوزارة لتقليص الاعتماد على الواردات في تأمين الأدوية الأساسية، حيث تستورد البلاد حالياً ما يقارب ٧٠ % من احتياجاتها الدوائية.

وقال الرشيدي في كلمته خلال الحفل: «كنا نرى أدوية ضرورية تختفي من الصيدليات لأسابيع بسبب تأخر شحنة واحدة، واليوم نريد أن نقول للمواطن إن هذا الخطر يجب أن يقل». وأضاف أن الوزارة ستلزم المستشفيات العامة بالشراء من المصنع بأسعار تفضيلية خلال السنوات الثلاث الأولى من التشغيل.

وأوضح المدير التنفيذي للمصنع الصيدلاني فراس عبدالكريم الحلبي أن المصنع يضم خطين للإنتاج، أحدهما للأقراص والكبسولات والآخر للمحاليل الوريدية، وأن طاقته الإنتاجية السنوية تبلغ ١٢٠ مليون وحدة دوائية. وأشار إلى أن المصنع حصل على شهادة الممارسات الجيدة للتصنيع من الهيئة الوطنية للرقابة الدوائية بعد تفتيش استمر ١٤ يوماً.

وبحسب الحلبي، وفر المصنع ٢٤٠ فرصة عمل مباشرة، بينها ٩٠ وظيفة للصيادلة والكيميائيين، إضافة إلى فرص غير مباشرة في قطاعات النقل والتغليف والتوزيع. وقال: «حرصنا على أن يكون أكثر من نصف فريق العمل من الشباب، لأن هذه الصناعة تحتاج إلى صبر وتدريب طويل، وليست وظيفة مكتبية عادية».

وأكد الرشيدي أن الوزارة ستطلق خلال الربع الثاني من العام برنامجاً لتسجيل ٣٥ دواء أساسياً محلياً، بالتعاون مع المصنع، بهدف تخفيض أسعارها بنسبة لا تقل عن ١٥ % مقارنة بالأدوية المستوردة المماثلة. وأضاف أن الوزارة ستعفي المواد الأولية الداخلة في تصنيع هذه الأدوية من الرسوم الجمركية لمدة ٥ سنوات.

من جهته، أكد رئيس مجلس إدارة شركة النخيل للأدوية القابضة م. سامي الدباغ أن المصنع حقق في أول ٦ أشهر من تشغيله التجريبي مبيعات بلغت ٩٫٥ مليون دينار، وأن الشركة تخطط لتصدير فائض الإنتاج إلى دول الجوار ابتداء من عام ٢٠٢٥. وقال الدباغ: «لدينا طموح أن نكون مصدراً إقليمياً، لكن أولويتنا الآن هي أن يجد المواطن دواءه في الصيدلية القريبة منه».

وأعلن الدباغ أن المصنع سيفتح أبوابه للزيارات المدرسية ابتداء من ١ أبريل المقبل، في إطار برنامج توعوي يستهدف ١٥ ألف طالب خلال السنة الأولى. وأشار إلى أن الشركة وقعت اتفاقية تعاون مع كلية الصيدلة في جامعة الشرقين لاستقبال ٢٠ متدرباً سنوياً في مختبرات الجودة والإنتاج